

ميشال نوفل*

تركيا في العالم العربي: الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية

تتبع المقالة، بنظرة تاريخية، تغير السياستين الداخلية والخارجية التركية وإعادة موضعة تركيا لنفسها في المنطقة، كما تقدم إطاراً مفهوماً لإدراك هذا التغير، وتناقش مقولة "العثمانية الجديدة". ويقدم الكاتب مؤشرات إلى تغير السياسة الخارجية التركية بما فيها تغير علاقة تركيا بإسرائيل، ويلخص ثلاثة اتجاهات في استقبال المجتمعات المدنية والمتقنين العرب لهذا التغير التركي. وتعالج المقالة أخيراً تأثير الثورات العربية في أسس السياسة التركية الجديدة، وما تفرضه من تحديات على سياسة "تصفير المشاكل" التي اعتمدها السياسة التركية مع الأنظمة المجاورة لها سابقاً.

الذي كان يُنظر إليه على أنه عقبة أمام المشروع التحديثي الذي التزم مصطفى كمال تطبيقه. فكانت تركيا طوال أكثر من نصف القرن الماضي حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة وأوروبا، كونها تولت في آن واحد دور قاعدة أمامية لحلف شمال الأطلسي في شبكة احتواء الاتحاد السوفياتي، ومواجهة "التهديد الشيوعي" الذي استهدف شرق الأناضول ومضائق البوسفور والدردينيل. وبالتالي، حافظت تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على روابط متميزة مع الولايات المتحدة، على الرغم من مراحل صعود وهبوط في العلاقة مردّها أساساً إلى الأزمة القبرصية. كما أن تركيا عملت في الوقت نفسه على بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة مع البلاد الأوروبية - بلاد السوق الأوروبية المشتركة بداية ثم الاتحاد الأوروبي - ولا تزال تسعى

انطبعت السياسة الخارجية التركية منذ سنة ١٩٢٣ وإعلان الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال تبعاً للنموذج الغربي للدولة - الأمة، بالسعي نحو تحقيق هدف أساسي هو التمحوّر حول الغرب، استناداً إلى فرضية فحواها أن الغرب وحده يمثل الحضارة والتقدم، في وقت لم تكن الكمالية ترى في الجوار الجنوبي الشرقي سوى مشكلات وأزمات. وأحد التوجهات الرئيسية التي فرضتها هذه الرؤية، كان العمل على بناء علاقات وثيقة واستراتيجية مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهي مقاربة تلازمت مع انتهاء سياسة "حيادية" نوعاً ما إزاء قضايا الشرق الأوسط عامة، وشبه قطيعة مع العالم العربي - الإسلامي

* كاتب لبناني.

ومن المفيد هنا التذكير بأن مرحلة التخلي عن السياسة الخارجية الوحيدة الجانب، الموروثة من الكمالية، قد أطلقها تورغوت أوزال الذي كان مقتنعاً بأن لتركيا رسالتين، أوروبية وآسيوية، نظراً إلى خصوصية موقعها الجيو - استراتيجي على ملتقى القارتين الأوروبية والآسيوية، وإلى قدراتها كقوة محورية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤهل تركيا، بحسب رأيه، للاضطلاع بدور الجسر بين القارتين، وبالتوسط لحل النزاعات والمشكلات المزمنة التي يعانيتها الشرق الأوسط. إلا أن هذا التوجه الجديد في النظر إلى حالة تركيا الجيو - سياسية لم يفسح له المجال كي يُطبّق بسبب الصراعات الداخلية التي نشبت في تركيا في إثر وفاة أوزال المفاجئة (١٩٩٣)، والتي استمرت عشرة أعوام تقريباً، غير أنه سيعرف زخماً لافتاً بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، وعندما تولى زمام الحكم في تركيا حزب "العدالة والتنمية" (AKP) - وهو حزب ذو جذور إسلامية - في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١، إذ شرعت السلطة الجديدة آنذاك، في دبلوماسية نشيطة تتخللها المبادرات الإيجابية في اتجاه معظم الأقطار العربية على مستويات عدة (سياسية، واقتصادية، وثقافية، ودفاعية، إلخ)، مستفيدة من تراجع التأثير الأميركي، ومن ضعف الوجود الأوروبي أو الروسي في المنطقة. وفي هذا الإطار، يبدو تاريخ الأول من آذار / مارس ٢٠٠٣ من وجهة نظر عربية وشرق أوسطية، مثل اللحظة الكاشفة لإعادة التوضع الجيو - استراتيجي لتركيا، وإعادة توجيه سياستها الخارجية، كما سنرى لاحقاً وتطمح هذه الورقة إلى تحقيق هدف مزدوج:

أولاً، توضيح الخلفية النظرية

والأيديولوجية التي تحكم سياسة تركيا الخارجية الجديدة في الشرق الأوسط عامة، وتجاه الدول العربية خاصة، انطلاقاً من أوائل

لانترزاع مكانة العضوية الكاملة في هذا الاتحاد على الرغم من الصعوبات التي تواجهها. إلا أن تفكك الاتحاد السوفياتي، وانتهاء عصر الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن العشرين، والتحويلات الكبرى التي شهدتها العالم جزاء هذه التطورات - استقلال الجمهوريات الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى؛ ظهور دول جديدة مستقلة؛ تززع النظام الدولي الويستفالي المبني على هيمنة الدولتين الكبريين المتنافستين؛ إلخ - جاءت لتطرح على بساط البحث مسألة النظام الدولي وضرورة بناء قواعد جديدة للعلاقات الدولية تتماشى مع حالة العالم، وتفسح المجال أمام القوى المتوسطة - مثل تركيا أو إيران - كي تقوم بدور أكبر وأكثر فاعلية على الساحتين الإقليمية والعالمية على حدٍ سواء.

وبصورة إجمالية، فإن سياسة تركيا الخارجية عرفت ثلاث مراحل محددة:

١ - مرحلة انزعال وقطيعه مع الموروث الإسلامي والعثماني والانكفاء إلى المربع الجغرافي للأناضول، رافقها "حياد" بالنسبة إلى قضايا الشرق الأوسط (١٩٢٣-١٩٤٧).

٢ - مرحلة تطلع إلى القوى الغربية والتقارب معها، ثم الالتحاق بها وبمعسكرها - دخول حلف شمال الأطلسي في سنة ١٩٥١ وإبرام اتفاق شراكة مع السوق الأوروبية المشتركة في سنة ١٩٦٣ (١٩٤٧-١٩٨٩).

٣ - المرحلة الحالية التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، والتي تُظهر جلياً أن سياسة تركيا الخارجية هي في طور الاستقلال عن حلفائها التقليديين (أوروبا، والولايات المتحدة، وإسرائيل) والتخلي عن الخيارات الكمالية، وأن تركيا تسعى جاهدة لإعادة الارتباط بحاضنتها التاريخية والحضارية، وإعادة التوضع في منطقة الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية أيضاً، وذلك انطلاقاً من التمحور حول محيطها الجيو - سياسي والجيو - ثقافي.

ومن دون الدخول في التفاصيل، فإن من المفيد التوقف عند المفاهيم الأساسية التي تتمحور حولها الرؤية المسماة "العمق الاستراتيجي" لسياسة تركيا الخارجية.

"العمق الاستراتيجي" في رؤية أحمد

داود أوغلو

لا يوجد مفهوم بسيط أو أحادي المكون، ذلك بأن لكل مفهوم عدة مكونات تحدده نتيجة تمفصلها وتقطيعها وتقاطعها. والنتيجة هذه ليست جامدة، فكل مفهوم يتطور وله تاريخ، كما أن كل مفهوم يحيل على مشكلة أو مشكلات لا يمكن أن تُستخرج أو تُفهم إلا مع التقدم الجاري في حلها.^٢ إذاً، لمفهوم "العمق الاستراتيجي" مكونات عدة، والمشكلات التي يحيل عليها هذا المفهوم تتعلق بموقع تركيا في العالم وفي محيطها المباشر، وبحاجة تركيا إلى الخروج من العزلة، وإلى تبديد الحذر وغياب الانسجام والخصام السائدين في العلاقة مع بلاد الجوار. ونتوقف هنا عند ثلاثة مكونات لمفهوم "العمق الاستراتيجي": المكون الجغرافي (أي المكان حيث الانتشار المرغوب للسياسة التركية)؛ المكون التاريخي (أي التجربة المتراكمة عبر الزمن)؛ المكون الثقافي (أي التصورات الجماعية للتشكيلات الاجتماعية).

أ - في المكون الجغرافي

"إن تركيا يمكن أن تكون أوروبية في أوروبا وشرقية في الشرق لأننا نجتمع الاثنين. إنها قوة إقليمية كبرى وسط التقاطع بين مجالات جيو - سياسية عدة."^٣ بهذه العبارات يحدد أوغلو موقع تركيا الجيو - استراتيجي، وهذه حالة إستانبول الممتدة جغرافياً بين أوروبا وآسيا. ويضاف إلى عبقرية المكان أن التقلبات الكبرى التي

تسعينيات القرن الماضي، ذلك بأن التحولات الكبرى كلها التي غيرت صورة العالم وراحت تهزّ النظام الشامل للعلاقات الدولية، اقترنت في تركيا بحركة فكرية واسعة في صفوف المحللين والسياسيين، وكان على أصحاب القرار في تركيا تطوير توجهات السياسة الخارجية وتعديلها، كمقدمة لإعادة تموضع جيو - استراتيجي. ومن نتائج هذه الحركة أنها أسفرت عن إعادة بناء النظرية السياسية للدولة في تركيا، علماً بأن هذه النظرية كانت عرضة لمناقشات واسعة اعتباراً من تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور عوالم جديدة مفتوحة أمام الدبلوماسية التركية، من القفّاس إلى آسيا الوسطى مروراً بمنطقة البلقان. ثانياً، النظر في التطبيق العملي لسياسة تركيا الخارجية الجديدة في العراق ما بعد صدام حسين وتجاه إسرائيل، وفي انعكاساتها على الرأي العام العربي.

I - الخلفية النظرية لسياسة تركيا

الخارجية الجديدة

انتظمت إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية استناداً إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" التي وضعها الدكتور أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية ومهندس السياسة الخارجية التركية والأستاذ السابق للعلاقات الدولية. ففي كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"^٢، يقدّم أوغلو الرؤية الناظمة لسياسة تركيا الجديدة، معتبراً أن على تركيا، بصفة كونها قوة إقليمية كبرى، أن تحرك دبلوماسية نشيطة في اتجاهات عدة، يكون محورها الأساسي دائرة المصالح الوطنية التركية والتوازن والاستقرار في المحيط الجيو - سياسي المباشر، وهدفها الأخير "تصفير المشاكل مع جيراننا" عن طريق الحوار والتشاور والتعاون وتكثيف المشاريع المشتركة.

العربيين، وتحتاج إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في العالم العربي. ولذا، فإن هذه الرؤية تدعو إلى استحضار إرث "القوة العظمى" العثمانية، والعمل لإجماع قومي جديد يمكن الهويات المتعددة فيها - ولا سيما التركية والكردية - من أن تتعايش بأمان، فضلاً عن موازنة الهاجس الكمالي الخاص بالهوية الغربية لتركيا. وهذا لا يعني أن تركيا لم تعد مهتمة بالعضوية الأوروبية.

وتجدر الملاحظة في هذا الشأن أن الإرث الأوروبي مهم جداً بالنسبة إلى المسؤولين في حكومة حزب "العدالة والتنمية"، كونهم منفتحين على التأثير الغربي مثلما أنهم متمسكون بقوة بالتراث الإسلامي والعثماني، وذلك بخلاف الكماليين الذين يضعون الإسلام والتعددية الثقافية والليبرالية في موقع مناقض للمشروع التركي. لكن يبدو أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم يعد أولوية بالنسبة إلى حكومة أردوغان، كما أنه لم يعد يحظى بالتأييد الشعبي الذي كان يعرفه في السابق.

ج - في المكون الثقافي / الأيديولوجي

خلافاً لتركيا الكمالية التي أدارت ظهرها للشرق الأوسط العربي ونأت بنفسها عن الإسلام، فإن مقاربة "العمق الاستراتيجي" تحمل في المقام الأول إرادة المصالحة مع التراث الإسلامي والعثماني في داخل البلد وفي الخارج، وهذا الأمر يفترض التزام تركيا سياسة خارجية نشيطة أكثر في الولايات العثمانية السابقة، ومن شأنها أن تخدم بفاعلية مصالح تركيا الوطنية والاستراتيجية. ومن أجل ذلك، فإن هذه المقاربة تدعو إلى تبني أسلوب "القوة الناعمة"، أي الابتعاد عن الوسائل العسكرية والتهديد في السعي لحل الخلافات والنزاعات لتحقيق الهدف المنشود وهو "تصفير المشاكل" مع الجيران العرب.

حدثت جزاء انهيار الاتحاد السوفياتي فسحت المجال أمام ظهور عالم جديد يستدعي تركيا من القفقاس إلى تركستان الشرقية (المسماة سينكيانغ في الصين). ولهذا، فإن على تركيا أن تضطلع بدور أساسي في الحقول الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في هذه "القارة الأم"، أو "القارة الأساسية" حيث تحتل موقع المركز.

علاوة على ذلك، يعتبر أوغلو تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن البلقان والشرق الأوسط والقفقاس. وبما أن المسائل الأساسية التي تؤثر مباشرة في سياسة تركيا الخارجية، والعناصر الأساسية التي تشكل هذه السياسة هي نتيجة طبيعية للتشكلات والتطورات في هذه المناطق البرية القريبة بحسب رأيه، فإن على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق بالجري وراء إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبي، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما جرى في السابق. ويذهب أوغلو أبعد من ذلك بالقول إن الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة مباشرة بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، إذ لا يمكن لدولة الأناضول أن تحافظ على وحدة في هذه الساحة الجيو - سياسية الحساسة، أو تنفتح على العالم الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطورات التي تحدث في البلقان والقفقاس والشرق الأوسط.

ب - في المكون التاريخي

يرى أوغلو ان السياسة الخارجية لتركيا عانت طويلاً جزاء عدم التوازن لتركيزها المفرط على العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي أدى إلى إهمال مصالحتها مع الدول الأخرى، وخصوصاً في الشرق الأوسط. ويذهب أوغلو إلى أن تركيا، وخلافاً للدول الاستعمارية، تجاهلت العلاقات مع الدول المستقلة الناشئة من تجزئة الإمبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب

وظهور الفورة الإثنية - القومية في تسعينيات القرن الماضي، يتبين مغالاة التفسيرات التي ترى فيها نزعة إلى إحياء المجد الإمبراطوري الضائع، أو طموحات إمبريالية جديدة هي أقرب إلى الهواجس التي تقفز فوق حقيقة أن السلطنة العثمانية التي قامت على نظام فدرالي متعدد القوميات لم تكن تحمل طبيعة استعمارية.^٧

وفي شأن الانفتاح الطبيعي لمسؤولي حزب "العدالة والتنمية" على الشرق الأوسط والجوار العربي، فإنه يتعين عدم التقليل من أهمية المشتركات الثقافية / الأيديولوجية، ذلك بأنها تؤدي دوراً أكثر أهمية من الماضي في توجيه السياسة التركية. وهنا يرجح أن تكون أيديولوجيا التوليف التركي - الإسلامي التي قامت بدور أساسي في إعادة تشكيل الهوية التركية وفهم أبعاد ثقافة دينية وتاريخ مشتركين، قد ساعدت في إطلاق دينامية تقارب مع العرب.

ويقوم مشروع التوليف التركي - الإسلامي^٨ المنبثق من المناظرة القديمة والمستمرة بين التيارين الرئيسيين للصفوة الثقافية التركية، أي التيار القومي والتيار المتدين، على المصالحة بين الإسلام والحداثة الكمالية والقومية التركية. وقد جرى رفع هذا المشروع إلى مستوى أيديولوجيا رسمية في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، وهي أيديولوجيا تعظم الإرث العثماني في جوانبه الثقافية والاجتماعية، وتجعل من دعاة التوليف الورثة لمفهوم "المنطقة الوسيطة" التي تشمل المجال الأوراسي^٩ الأمر الذي يدفعهم بالتالي إلى إرساء الأسس الأيديولوجية لإرادة تحويل تركيا إلى قوة إقليمية كبرى تعرف كيف تتعامل مع بيئتها الجيو - سياسية المضطربة، بفضل الصيغة العثمانية (أنفجار يوغوسلافيا؛ تفكك الاتحاد السوفياتي؛ حروب القفقاس؛ حرب الخليج الثانية والأزمة العراقية).

وفي الاتجاه نفسه، تدافع هذه المقاربة عن إحياء الصيغة العثمانية المتعددة القومية بصفتها علاجاً للطفرة الإثنو - قومية وظاهرة التطهير العرقي في المحيط الجيو - سياسي لتركيا. وتستعيد هذه الرؤية الموسعة إلى السياسة الخارجية الرصيد العثماني لـ "القوة العظمى"، وتحض على إعادة تعريف هوية البلد الاستراتيجية والوطنية.

ومما تقدم، أصل إلى الاستنتاج أن هذه المكونات الثلاثة لنظرية "العمق الاستراتيجي" تكشف مفارقة واضحة بين الكمالية والرؤية الواسعة إلى السياسة الخارجية التي تسمى أحياناً "العثمانية الجديدة". ومفهوم "العثمانية الجديدة" هذا ظهر أولاً خلال مرحلة الحركة الإصلاحية (أي مرحلة "التنظيمات") في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر،^٦ ثم عمل على تطويره الرئيس التركي تورغوت أوزال في تسعينيات القرن الماضي. وإذا كانت نزعة العثمانية الجديدة التي يمثلها أوزال يلخصها أوغلو بإعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم، والعمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية تعالج تأثير الموجة القومية التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الدولة، فإن العثمانية الجديدة في صيغتها الأردوغانية تبادر إلى الخروج من "المربع الأناضولي" لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الدولة القومية، بانتهاج سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في الشرق الأوسط إجمالاً، في حين أن انفتاحها على التعددية الثقافية والعلمانية الليبرالية يسمح لها بقبول التعبير عن هوية الأكراد القومية، وكذلك عن حقوقهم الثقافية، والعمل على إجماع وطني جديد يمكن الهويات القومية المتعددة فيها من أن تتعايش. وحين ندرك العثمانية الجديدة بوظائفها المتحولة في إطار مناخات اجتماعية ثقافية عرفتها الدولة العثمانية في زمن "التنظيمات"، أو في إطار الدولة الحديثة غداة تفكك الاتحاد السوفياتي

التركي سيكون مرحّباً به أكثر ما دام موازناً للتأثير الإيراني المتزايد في قلب العالم العربي. ويؤدي العراق اليوم دور الرافعة للدينامية

التركية، فالمصالحة التركية الناجحة مع كردستان العراقية حوّلت هذا البلد من هاجس تاريخي للأتراك إلى خزّان للنمو الاقتصادي، كما سمحت بتلمس حل لمعضلة حزب العمال الكردستاني. وعلى الرغم من انحياز واضح إلى المجموعة السنيّة، فإن تركيا تنجح حتى الآن في الحفاظ على موقعها الوسطي ومصالحتها على المسرح السياسي العراقي، فقد وجدت هنا حلفاء متعددين للدفاع عن أولوياتها التقليدية، وهي طرح نفسها قوة إقليمية على قدم المساواة مع إيران والولايات المتحدة الأميركية.

إن العراق يتوفر على صورة مكثفة للعلاقات التركية - العربية، فالعراق الذي يمثل ولاية عثمانية سابقة، ينطوي على مجموعة هائلة من التحديات الأساسية في العلاقة التركية - العربية: مشكلة كردية: مسائل مائية ونفطية؛ ارتباطات مع الولايات المتحدة الأميركية أو إيران؛ علاقة بالعربية السعودية وسورية؛ انقسام سني / شيعي؛ إلخ. وعلى هذا النحو، يشكل العراق بالنسبة إلى الأتراك قاعدة عمل مركزية تبدو فيها لوحة الأهداف كاملة. والحقيقة أن حرب سنة ٢٠٠٣ كانت الملف الدبلوماسي الكبير الأول الذي يعالجه حزب "العدالة والتنمية"، وعمادة النار هذه تركت بصمتها على مقاربة النخبة الإسلامية التركية الجديدة للشؤون الدولية. وقد استمدت الدبلوماسية التركية من هذه التجربة أسلوبها الاستيعابي الذي عرف لاحقاً التخطيط العقلاني المنظم على يد وزير الخارجية أوغلو.

إن ظهور حكومة كردية شبه مستقلة في شمال العراق، وعودة نشاطات حزب العمال الكردستاني، أوجداً وضعاً حساساً جداً دفع تركيا إلى إعادة النظر سريعاً في أسس سياستها العراقية. ونقطة انطلاق المقاربة

II - حقلان اختباريان لسياسة تركيا الخارجية

يبدو تاريخ الأول من آذار / مارس ٢٠٠٣، عندما رفضت تركيا المشاركة في الحرب ضد العراق، مثل اللحظة الكاشفة لإعادة التموضع الجيو - استراتيجي لتركيا، وإعادة توجيه سياستها الخارجية. وثمة مؤثران رئيسيان في هذه العملية:

أ - المؤثر الأول هو نزعة تركيا الاستقلالية بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية الإقليمية، وقد ظهرت إرادة الاستقلالية هذه إلى العلن عبر امتناع البرلمان التركي في سنة ٢٠٠٣ من التصويت لمصلحة انتشار القوات الأميركية في جنوب شرق الأناضول تمهيداً لفتح جبهة ثانية في الحرب ضد العراق. كما حاول المسؤولون الأتراك قطع الطريق على هذه الحرب عبر ابتكار آلية للتشاور الإقليمي مع ست دول عربية وإيران، سُميت مؤتمر دول جوار العراق. ويذهب مراقبون إلى أن رفض تركيا التورط

في الحرب ضد العراق يعود إلى حسابات أمنية محلية وإقليمية، منها الاقتناع بأن هذه الحرب ستقود إلى تفكيك العراق وربما إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة كلها، ومن جهة أخرى الخشية من أن يؤدي تدعيم حكم ذاتي للأكراد شمال العراق إلى انتقال عدوى النزعة الانفصالية الكردية إلى تركيا نفسها، الأمر الذي يمثل تهديداً لاستقرار البلد وسلامته الإقليمية. وفي جميع الأحوال، فإن الابتعاد النسبي عن السياسة الأميركية حسّن صورة تركيا في العالم العربي، عبر تعزيز صداقتها كقوة مستقلة، كما أن الدور الذي ستضطلع به لاحقاً في عراق ما بعد صدام حسين بتوفير الدعم السياسي والاقتصادي لبناء الدولة العراقية الجديدة، وتشجيع المصالحة بين المجموعة السنية والسلطة الشيعية وإقناع السنيّة بالمشاركة في الانتخابات، سيلاقي استحساناً لدى الدول العربية؛ وهذا الدور

استهدف في السنة التالية، سنة ٢٠١٠، سفينة "مافي مرمرة" التي حاولت في إطار أسطول المتضامنين الدولي، كسر الحصار المفروض على غزة ومساعدة السكان المدنيين، كي يرفع الرصيد الشعبي لأردوغان الذي أطلقت عليه الصحافة العربية لقب "زعيم العرب" و"ناصر الجديد".

إن ديناميات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساهمت بالتدريج في أن تحل أزمة ثقة بين تركيا وإسرائيل مكان المرحلة الأولى من التفاهم والتحالف بين الجانبين. وما لبثت الشراكة الاستراتيجية التي أعلنت رسمياً في سنة ١٩٩٦ أن وقعت تحت رحمة صعود حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة وانخراطه في إعادة توجيه خيارات وأولويات السياسة التركية في الشرق الأوسط. وجاءت تطورات الأزمة العراقية، وتباين الخيارات في شأن مستقبل العراق والمسألة الكردية بين الأميركيين والإسرائيليين من جهة، والأتراك من جهة أخرى، كي يؤدي دور الكابح للعلاقات الإسرائيلية - التركية قبل أن يؤدي الرهان الإسرائيلي على تفكيك العراق تحت وطأة قيام دولة كردية مستقلة، بالشراكة الإسرائيلية مع تركيا.

وبلغ التشدد التركي إزاء إسرائيل أقصاه عقب نشر ملخص^{١٠} لتقرير لجنة التحقيق بحادث أسطول السلام المعروف بـ "تقرير باكر". فأعلن أوغلو مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل عبر سلسلة من التدابير ضد تل أبيب تناولت خفض العلاقات بين تركيا وإسرائيل من مستوى القائم بالأعمال (عقب سحب السفير غداة العدوان على أسطول المتضامنين الدولي) إلى درجة السكرتير الثاني، ووقف العمل بالاتفاقات العسكرية كلها بين الجانبين، وعدم الاعتراف بالحصار الإسرائيلي على غزة، ونقل الملف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والعمل على محاكمة المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

التركية الجديدة ارتكزت على تطبيع العلاقات مع كردستان العراق، وبفضل الانفراج المتحقق أصبحت تركيا طرفاً أساسياً في اللعبة السياسية في العراق حيث راحت تمارس دوراً من الدرجة الأولى على قدم المساواة مع إيران والولايات المتحدة، وبات المسرح الجيو - سياسي العراقي يمثل رأس جسر لأنقرة تتمظهر، انطلاقاً منه، طموحات القوة الإقليمية العائدة إلى المنطقة.

ب - المؤشر الثاني هو تبدل الموقف والخطاب إزاء إسرائيل عقب عملية "الرصاص المسبوك" ضد غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩).
لقد اختبر التحالف التركي - الإسرائيلي صعوبات حقيقية منذ مطلع الألفية الثانية، إذ أثار القمع العنيف الذي مارسه الجيش الإسرائيلي ضد الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، إدانة الأوساط السياسية التركية والمجتمع المدني. وفي سنة ٢٠٠٤، أقدمت إسرائيل على اغتيال الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة "حماس"، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى التصريح أن إسرائيل تمارس "إرهاب الدولة". وكان أردوغان وجّه انتقادات شديدة إلى إسرائيل خلال الحرب على لبنان في سنة ٢٠٠٦، في الوقت الذي شهدت مدن تركية عدة تظاهرات مؤيدة للشعب اللبناني. وعندما اشتبك أردوغان مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس في منتدى دافوس مطلع سنة ٢٠٠٩، مندداً بالسياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين والعنف المفرط ضد غزة، حظي بإشادة إجماعية في أنحاء العالم العربي كافة، وخصوصاً أن هذا الطابع الهجومي للدبلوماسية التركية كان يكشف حالة العجز والصمت لدى زعماء الدول العربية. وجاء إلغاء مشاركة إسرائيل في التدريبات الجوية التي يجريها الحلف الأطلسي في الأناضول في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، ثم إدانة الهجوم الإسرائيلي الذي

السياسية والى إرثها العثماني، وتفصل اعتماد "القوة الناعمة" لتسوية النزاعات في الشرق الأوسط)، يمكن أن تقود إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي.^{١١}

٢ - الاتجاه الثاني الذي يضم ميولاً قومية متعددة، يذهب إلى التشكيك في ديمومة السياسة التركية ويرى فيها "ضرباً من الخداع" يستخدم العلاقات التركية - العربية لممارسة الضغط على إسرائيل، بينما هو على العكس يقترب من إسرائيل للتأثير في القرارات العربية. وأصحاب هذا الاتجاه يعتبرون السياسة الخارجية التركية خياراً تكتيكياً وظيفياً يهدف إلى خدمة المصالح التركية في ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو الملف الكردي، أو تسهيل الخلافات مع سورية والعراق، وحماية فائض المبادلات الاقتصادية مع البلاد العربية. ويندد هؤلاء بصعود القطبين التركي والإيراني في المنطقة، محذرين من عواقب الوصاية التركية أو الإيرانية، ومسجلين على الزعماء العرب التنازع وغياب الخيال التكتيكي، الأمر الذي لا يمنعهم من دعوة هؤلاء الزعماء إلى "إظهار حضور أكبر ومبادرة ورؤية".^{١٢}

٣ - الاتجاه الثالث القريب من الإسلام الإيراني ويضم في صفوفه إسلاميين أصوليين ويساريين راديكاليين، وهو يعتبر أن النموذج التركي الذي يحمله حزب "العدالة والتنمية" يصعب تطبيقه في العالم العربي لطابعه القومي الصرف. ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن تركيا تسعى للعب بجميع الأوراق المتاحة، كما أن تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب ومع إيران لم يُبدل سوى القليل في روابطها الغربية. وأكثر من ذلك، يبدي الإسلاميون الأصوليون واليساريون الراديكاليون شكوكاً في الانخراط الكامل لتركيا في شؤون المنطقة، ويطالبون بأن تقطع كل علاقة بإسرائيل.

يبقى أن اتجاهات الرأي هذه لا تبدو محددة

ولم يكتف أردوغان بهذه التدابير، بل أعلن وقف العمل "بصورة كاملة" بجميع العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل، مؤكداً أن البحرية التركية ستعزز وجودها في الحوض الشرقي للمتوسط بحيث "سنشاهد سفننا بصورة أكثر تكراراً في تلك المياه".

III - السياسة التركية والرأي العام العربي

يتبين مما تقدم أن التوجهات الجديدة للسياسة الإقليمية التركية تثير إعجاب الرأي العام العربي، وهذا أمر كانت ترجمته في أغلب الأحيان حماسة شعبية زائدة من شأنها أن تقلق أحياناً الأنظمة العربية نفسها. وفي الوقت نفسه، شهد العالم العربي ولا يزال مناقشات حامية في الأوساط الثقافية والإعلامية تناولت أهداف القيادة السياسية التركية وما يجب أن يتوقع العرب منها. ومن خلال متابعة تطور هذه المناظرة في وسائل الإعلام العربية، يمكن أن نلاحظ أن المجتمعات المدنية والصفوة المثقفة العربية تتوزع على ثلاثة اتجاهات للرأي الرئيسية:

١ - الاتجاه الأول الذي يجمع ما يمكن أن يُسمى الإصلاحيين من الميول كافة، يثمن عملية التوليف بين دولة القانون والقيم الإسلامية التي تدافع عنها تركيا حزب "العدالة والتنمية"، ويجد في التجربة التركية التأكيد أن الإسلام لا يتنافى مع الديمقراطية، ومصدراً غنياً بالدروس، ومنهاجاً يُتبع. وهؤلاء الإصلاحيون يُظهرون تأييداً لا يعرف التحفظ للسياسة التي يتبناها حزب "العدالة والتنمية" في الشرق الأوسط، ويرون فيها تحولاً جذرياً بالنسبة إلى النزعة الغربية للكمالية وانعزاليته.

ووفقاً للاتجاه إياه، فإن الدبلوماسية التركية الجديدة التي تُسمى أحياناً "العثمانية الجديدة" (كونها تستند إلى الجغرافيا

الرئيس المصري حسني مبارك إلى الاستجابة لمطلب الشعب والتنحي. غير أن الحالة الليبية كشفت بعد ذلك تناقضات السياسة التركية بسبب المصالح الاقتصادية، كون ليبيا تتسم بأهمية كبيرة في نظر أنقرة باعتبارها مصدراً للنفط الخام وحقلاً لنشاط الشركات التركية التي حصلت فيها على عقود بناء تصل قيمتها الإجمالية إلى نحو ١٥ مليار دولار. إن تدهور الأوضاع في ليبيا كان يهدد هذه الاستثمارات مسبباً خسائر اقتصادية هائلة بالنسبة إلى تركيا، كما أن عدم الاستقرار وتدخل حلف شمال الأطلسي كانا يطرحان مشكلة بالنسبة إلى ٢٥,٠٠٠ مواطن تركي يعملون في ليبيا. وفي نهاية المطاف قررت حكومة حزب "العدالة والتنمية" أن تضطلع بدور فاعل أكثر، وشرعت في إقامة روابط مع المعارضة في ليبيا. وكانت الحالة السورية أكثر تعقيداً، ذلك بأن الرهانات فيها لم تكن اقتصادية فحسب، بل سياسية وجيو - استراتيجية أيضاً، تطاول لعبة التوازنات الإقليمية والدولية في لحظة حرجة تبدو فيها الأزمة السورية بمثابة "الحديقة الخلفية" لإدارة جديدة للعلاقات الدولية التي تشهد اندفاع "القوى الناشئة" إلى مسرح الكبار، وتبدل قوانين اللعبة. وفي تصوّر، فإن أنقرة في مقاربتها البراغماتية للأزمة والثورة في سورية، لم تتوقع أن تصطدم بجدار عازل كبير يتشكل من لاعبين كبيرين هما إيران وروسيا، وأن يؤدي ذلك إلى غياب شبه كامل للدور التركي في إدارة الأزمة السورية، إذ بات الحراك الدولي كله يجري مع الأوروبيين والأميركيين والروس. وأتصور أيضاً أن أنقرة لم تتحسب لكون النظام السوري لديه أيضاً "ورقة كردية" يلعبها في الداخل التركي ومصدرها حزب العمال الكردستاني الذي عاود نشاطه العلني أخيراً في منطقة الجزيرة المحاذية للحدود التركية. والدليل على ذلك ما تردد في الأوساط الصحافية التركية عن "الصدمة" التي تسببت بها في أنقرة سلسلة الهجمات التي شنّها

المعالم بوضوح مطلق، أو حاملة لتقويم جامد لا يتزحزح للنموذج التركي أو الدور التركي في المنطقة، غير أنه ترتسم، من هذه الخطابات المتنوعة، ملامح موقف عربي من القضايا الكبرى ينزع نحو رؤية تنامي العلاقات وصولاً إلى شراكة سياسية وأمنية، اقتصادية وثقافية بين العرب والأترك، من دون أن يرى فيها مقدمة لتحالف استراتيجي حقيقي. وفي المقابل، كان على السياسة التركية في ضوء "الربيع العربي" أن تعيد تموضعها أخذة في الاعتبار الأزمة النظامية التي تهزّ المجتمعات العربية، والتحوّلات السياسية الطارئة في تونس ومصر وليبيا، وتلك الجارية في اليمن وسورية، وكذلك استعادة مصر لموقعها ودورها في النظام الإقليمي العربي. ولم يعد كافياً أن تملك تركيا قاعدة اقتصادية متينة وتظهر دينامية دبلوماسية كبيرة، بل صار المطلوب لفتح أفاق جديدة للدور التركي في المنطقة، إرادة سياسية ورؤية دينامية تعالج الصدع السني - الشيعي من جهة، والتركي - الكردي من جهة أخرى. وعندها تكون القيمة المضافة لتركيا في التوازن الإقليمي، وهي قيمة تتوفر على نموذج للإصلاح السياسي يمكن أن يكون قدوة في التوليف الناجح بين الديمقراطية والإسلام السياسي، وذلك في زمن يفسح المجال أمام المصالحة بين الغرب والإسلام السياسي المعتدل الذي يؤكد حضوره في الثورات العربية. لقد انتظرت حكومة أردوغان بعض الوقت قبل أن تحدد موقفها من الثورات العربية، علماً بأن تركيا نجحت خلال العقد الماضي في أن تقدم نفسها مصدر إلهام لقوى المعارضة في العالم العربي، وأن تعمق في آن واحد علاقاتها بالنظم الحاكمة. إلا أن هذا النمط من التموضع لم يعد ممكناً مع الثورات العربية، فقد واجهت تركيا في البداية صعوبات في التأقلم مع الوضع الجديد، ثم بدأت تنحاز إلى المعارضة العربية، وهو أمر أكثر تعقيداً في بعض الحالات. وحزم رجب طيب أردوغان أمره سريعاً داعياً

الجوار والتقارب التي أطلقها أوغلو تحت شعار "تصفير المشاكل مع الجيران"، والتي رأت فيها حكومة حزب "العدالة والتنمية" وسيلة لتوثيق الروابط مع الزعماء العرب الذين كانوا هدف حركات الاحتجاج اعتباراً من نهاية سنة ٢٠١٠. لقد راهنت تركيا على الستاتيكو الإقليمي، ولم تتوقع الانتفاضات العربية التي تسببت بأزمة نظامية شاملة في المنطقة، والدليل على ذلك أن هذه الانتفاضات انفجرت في الوقت الذي كانت المبادلات الاقتصادية في العالم العربي تسجل وتائر عالية تزامنت مع مشروع لمنطقة تبادل حر (سوق حرة) وتنقل حر للأفراد. ومنذ مطلع سنة ٢٠١١ سجلت الصادرات التركية إلى المنطقة تراجعاً كبيراً في معظم البلاد العربية التي هزتها الاضطرابات، وخصوصاً تونس ومصر وليبيا وسورية. كذلك هبطت أسعار البورصة التركية في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ٢٠١١ على نحو أثار المخاوف من تداعيات على استقرار الليرة التركية.

لم يعد هناك شك في أن التحولات النظامية في العالم العربي جزء الحراك الاجتماعي السياسي غيرت وجه المنطقة إلى درجة جعلت نظرية "تصفير المشاكل" غير قابلة للتطبيق بعدما تجاوزتها الأحداث. فهذه النظرية التي بناها أوغلو على أساس الوضع القائم، أو "الستاتيكو" مع دول الجوار العربي، لم يعد لها ما يسندها على الأرض بسبب التقلبات التي تفرضها الانتفاضات وحركات الاحتجاج العربية، فضلاً عن تدهور العلاقات التركية مع إسرائيل وسورية، والمشاكل مع إيران والروس بسبب نشر الدرع الصاروخية الأطلسية، وتراجع آفاق التسوية في قبرص ومع أرمينيا. وربما يكون مردّ الارتباك في الأداء التركي الذي يظهر أكثر ما يظهر في الأزمة السورية، إلى غياب مقاربة دينامية نظامية للمنطقة في تحولاتها الديمقراطية واتجاهاتها الجديدة. ■

"الكرديستاني" في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، واستهدفت مواقع عسكرية وأمنية على طول الحدود العراقية - التركية.

وفي الوقت نفسه، بذلت جهود تركية للوصول إلى المجتمعات المدنية العربية، فعلى سبيل المثال، وُجّهت دعوى من جانب حزب أردوغان إلى ٥١ شاباً مصرياً من ناشطي حركة التغيير كي يقوموا في تركيا بمراقبة الاستعدادات للانتخابات التشريعية في حزيران / يونيو ٢٠١١. وهكذا، التقى قياديون شباب من المعارضة المصرية سابقاً، وخصوصاً أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين وفي حزب الوسط وحركة ٦ أبريل / نيسان، الرئيس عبد الله غول، كما حضروا مهرجانات انتخابية لأردوغان واجتمعوا بمسؤولين من حزب الشعب الجمهوري المعارض. كذلك، شهدت إستانبول "قمة" لزعماء التغيير "لإتاحة الفرصة أمام مثقفين أتراك وعرب للتداول في موضوع عملية التحول الديمقراطي في تاريخ تركيا الحديث، قبل أن تفتح السلطات التركية أبواب البلد أمام المعارضة السورية بجميع تياراتها، وتستقبل المجلس الوطني السوري و"الجيش السوري الحر".

إن الاهتمام الذي تثيره التجربة التركية في العالم العربي في مجال التحول الديمقراطي وتطور الإسلام السياسي، والتنمية الاقتصادية، وكذلك السياسة الخارجية الفاعلة لتركيا، من شأنه أن يحسن فرص "القوة الناعمة" في المنطقة. ولم تتردد حكومة أردوغان في استثمار هذا الزخم بأشكال متنوعة لتشجيع التغيير في المنطقة، وتعزيز حضور تركيا فيها، إلا أن الثورات العربية والتحولات الناتجة منها تطرح تحدياً جديداً أمام تركيا مع توفير إمكان اختبار "قوتها الناعمة" فعلاً. وها هي حركة الاحتجاج التي عمّت العالم العربي اعتباراً من مطلع سنة ٢٠١١، تضع على المحك صدقية سياسة حسن

المصادر

- ١ تولى تورغوت أوزال منصب رئاسة الحكومة من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٨٩، ثم منصب رئاسة الجمهورية من سنة ١٩٨٩ حتى وفاته في سنة ١٩٩٣.
- ٢ انظر: أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العالمية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).
- ٣ Gilles Deleuze et Félix Guattari, *Qu'est-ce que la philosophie?* (Paris: Les Editions de Minuit, 1991), pp. 39-42.
- ٤ أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.
- ٥ انظر إحصائية German "Transatlantic Trends Survey – 2010", Marshall Fund of the United States المنشورة في الجريدة اليومية التركية "زمان"، ١٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠. فهذه الدراسة تبين بوضوح تراجع التأييد لمشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الرأي العام التركي: ٧٣٪ في سنة ٢٠٠٤ في مقابل ٣٨٪ في سنة ٢٠١٠. والأرقام المتعلقة ببقاء تركيا في حلف شمال الأطلسي تدل على تراجع مشابه نسبياً: من ٥٣٪ في سنة ٢٠٠٤ إلى ٣٠٪ في سنة ٢٠١٠.
- ٦ أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦-١٠٨.
- ٧ انظر:
- ٨ Omer Taspinar, *Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism* (Washington D.C.: Carnegie Middle East Center, Carnegie Paper, 2008).
- ٨ ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية" (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، الطبعة الأولى، ص ٣٥-٣٨.
- ٩ Stephane Yerasimos, *Questions d'orient: Frontières et minorités des balkans au caucase* (Paris: Livres Hérodote-La Découverte, 1993), pp. 19-22.
- ١٠ صحيفة "نيويورك تايمس" الأميركية، ١/٩/٢٠١١. وقد وصف هذا التقرير الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه "قانوني في نظر القانون الدولي"، ولم يطالب إسرائيل بالاعتذار.
- ١١ انظر:
- ١٢ Michel Nawfal, "La diplomatie turque vue par les arabes", dans: *La Turquie au Moyen-Orient: Le retour d'une puissance régionale*, sous la direction de Dorothee Schmid (Paris: IFRI, 2011), pp. 92-96. Ibid.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي

٤٢٣ صفحة ١٤ دولاراً